ه من العدالة وغيرها انه يكون سببا في وجوب العمل بمضمونه
وجوب العقل وانه على السمع عليه ايضا وذلك انه لو لم يجب العمل به
لتمام المرمى بالآحاد وهي كثيرة جدا والدليل على القول بذلك
ن وذلك لبعثه صلى الله عليه وسلم الآحاد كما قدمناه ولعمل الصحابة
فيه مشارع الورقات ولما قدمنا ضروريا بينا بقولنا .

والمردود اذهي في الاحكام لاتفيد
من ثقاتها وطرح من ضعف من رواتها

المقبول وهو منه عدلت رواته ضرب منه الآحاد والمردود وهو
ضرب والتوقف فيه ضرب قال الحافظ وانما وجب العمل
به بعد فيما اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل
الناقل اولا فالاول يغلب على الظن صدقه الخبر لثبوت صدق
يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث
بعد القسمة التحد والا فيتوقف فيه انتهى وقد عرفت انه المتوقف
بينا به الثلاثة الضروب والحاصل انه كل خبر يحتمل الصدق
فلا بد لترجيح احد الاحتمالين منه مرجح كما اشير اليه واذا فقد بقي
مسئلة افادة الآحاد العلم النظري بالقرائن .

نظري اذا أتت قرائن للخبر

المنضمة الى الثلاثة العلم النظري هذا اشارة الى انه الخبر
فيه وفيه خلاف قد اوضحناه وبسطنا القول في شرح تنقيح
وقد اشارة الى قوله افادة العلم وقد عرفت انه العلم النظري
الاول كما قيدناه به وعرفت انا قيدنا افادة التواتر العلم بنفسه
الاول بالقرائن عنه التواتر والمراد منه القرائن هي الزائدة على
نفس الخبر وهي ما يلزم عادة من حصول في نفس الخبر كالخبر
المضمون في الخبر اي المتكلم لكونه موصوفا بالصدق مباشرا
عن اي الواقعة التي اخبر بوقوعها لكونه امرا قريب الوقوع

فيحصل اي العلم بعد واقل او بعيده فيفتقر الى اكثر فانه منه المتواتر وانه كانه العلم
بمعونة مثل هذه القرائن وبذلك تتفاوت عدد التواتر هذا حاصل ما في المضد
وحاشيته وغيرها وكلامنا في القرائن غيرها وهي ما استثنى المثال
بقوله وهي خبر ملك بموت ولده مشرف على الموت وانضم اليه قرائن الصراخ والجنازة
وخروج المحذرات على حمال منكرة وغير معتادة ودونه موت مثله وخروج الملك واخبار
مملكة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد بحد ذلك منه انفسنا وجدانا ضروريا
لا يتطرق اليه الشك واعترضه بانه العلم بذلك لم يحصل بالخبر بل بالقرائن واجيب بانه
حصل بضميمة القرائن اذ لولا الخبر لجوز ان موت شخص آخر او يحصل العلم بغير القرائن
كما العلم بمضمونه الخبر بالضرورة كقولنا الواحد نصف الاثنين او بالنظر كقولنا العالم
حادث وقال السيد محمد في مختصره وبغير وجوده اي الخبر المحفوف بالقرائن قلت بل
قال عضد الدين في شرح المختصر انه ذلك لا يوجد في الشرع وانه لا يشترط عدالة المخبر
فيما يعلم بالقرائن انتهى قلت وقد عد الحافظ للخبر المحتف بالقرائن انواعا منها ما اخرجه
البخاري صحيحه مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف به قرائن منها حد التحري في هذا الشأن
وتقدم حرصه في تمييز الصحيح على غيره مما تلقى العلماء لكتابه بالقبول وهذا التلقي وحده
اقوى في افادة العلم منه مجرد كثرة الطرق القاصرة عنه التواتر الا بهذا الخاص
بما لم ينتقده احد منه الحفاظ مما في كتابه وبما لم يقع التخالف بينه منه لوليه مما وقع
في كتابه حيث لا ترجيح لاستحالة انه يفيد المتناقضان العلم بصدق احدهما غير
ترجيح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فانه قيل انما
اتفقوا على وجوب العمل لا على صحة متنه وسنده المنع ارجح متفقون على وجوب
العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان بل فيه بعض الصحيحة في هذه مزية والاجماع
حاصل على انه لا مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ومنه صرح بافادة ما خرجه الشيخان
العلم النظري الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني ومنه ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحمل انه يقال المزية المذكورة كونه اصح حديثا صحيح
الصحيح انتهى واعلم انه قال ابن الصلاح ما اخرجه الشيخان مقطوع بصحته والعلم
اليقيني النظري واقع به خلافا لمن نفى ذلك محتجا بانه لا يفيد باصله الا الظن

Copyright © King Saud Uni

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)